

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أمثوزجا"

The role of civil society in establishing citizenship in Algeria
"associations as a model"

بوسعادة خيرة

بلحرب خيرة

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد / الجزائر

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد / الجزائر

مخبر البحث: السياسة العامة والأمن الإقليمي للجزائر

مخبر البحث: السياسة العامة والأمن الإقليمي للجزائر

boussada.khaira@gmail.com

belharb.kheira@univ-oran2.dz

تاريخ النشر: 2025/12/25

تاريخ القبول: 2025/12/10

تاريخ الإرسال: 2024/02/06

الملخص:

تعتبر الجمعيات إحدى أهم لبنات المجتمع المدني، حيث أنها تساهم بأدوارها المجتمعية الريادية بإرساء قيم المواطنة وتعزيز الديمقراطية التشاركية عبر إشراك المواطن بالتطوع لخدمة مجتمعه المحلي. إذ تنطلق من المبادرات الفردية التطوعية في إطار جمعي منظم وصولاً لتحقيق المسؤولية المجتمعية ككل. لقد تطورت القوانين المنظمة للعمل الجمعي فتضاعف عدد الجمعيات وتنوعت أهدافها وتطور أدائها مع الزمن للقضاء على مشكلات المجتمع المحلي والتقليل من الأزمات التي تعيشها الفئات المستهدفة لهذه الجمعيات أيًا كانت طبيعتها وبرامجها التطوعية وكذا مساهمتها في صنع القرار وتنوير الرأي العام.

الكلمات المفتاحية: مجتمع مدني- حركة جموعية- مواطنة- المسؤولية المجتمعية -ديمقراطية تشاركية.

Abstract:

Associations are considered one of the most important building blocks of civil society, as they contribute with their pioneering community roles by establishing the values of citizenship and promoting participatory democracy by involving citizens by volunteering to serve their local community. It starts from individual voluntary initiatives within an organized Association framework to achieve social responsibility as a whole. The laws governing the work of associations have evolved, so the number of associations has doubled, their goals have diversified and their performance has evolved over time to eliminate the problems of the local community and reduce the crises experienced by the target groups of these

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجا"

associations, regardless of their nature and voluntary programs, as well as their contribution to decision-making and public opinion enlightenment.

Keywords: Civil society-associative movement-citizenship-social responsibility-participatory democracy.

مقدمة:

يعول على الحركة الجمعوية لتعزيز قيم المواطنة والتدبير الأمثل للشأن المحلي والذي يتعداه إلى أدوار إنسانية عالمية، باعتبارها إحدى أهم بنى المجتمع المدني إذ تعد همزة الوصل الرئيسية بين المجتمع والدولة وقناة من قنوات الاتصال والمشاركة في صنع القرار وتنفيذه وإرساء الديمقراطية التشاركية وتربية المواطن على مبادئ التضامن والتطوع والمشاركة المجتمعية والمسؤولية الاجتماعية من جهة وترسيخ قيم المواطنة الحققة من جهة أخرى وإشراكه في تنمية الشأن المحلي (جمعيات خيرية محلية) وحتى العالمي (حقوق الإنسان)؛ إلا أنها تصطدم بصعوبات تحد من أدوارها وهذا ما ستحاول ورقنتنا البحثية التطرق إليه مع توضيح آليات تفعيلها وسبل تنفيذها والحلول الممكنة للعراقيل المطروحة، وطرح بدائل رشيدة تقضي -بإفاق واحدة- لتعزيز دوري العمل الجماعي والمواطنة فهما وسلوكا. حيث سنتبع حزمة من المناهج " المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي " للإجابة على الإشكالية التالية: ماذا نقصد بالحركة الجمعوية وما مدى إسهاماتها في تعزيز المواطنة في الجزائر؟ ما هي الصعوبات التي تعثر الفعل الجماعي وما البدائل والحلول المتاحة لتفعيل الجمعيات؟ وقد تم طرح الفرضيات التالية:

- ✓ كلما كان دور الجمعيات بارزا وفعالا كلما ترسخت قيم المواطنة.
 - ✓ العمل الجماعي يؤسس للمسؤولية المجتمعية وبالتالي يزرع الوعي الوطني بالمجتمع المحلي.
 - ✓ كلما كان النظام السياسي مغلقا مستبدا كلما تراجع دور المجتمع المدني وتدنى الحس الوطني.
- حيث يهدف بحثنا العلمي للتطرق لمفهوم الحركة الجمعوية وأنواعها وإسهاماتها المختلفة في إرساء قيم المواطنة من جهة وأهم العراقيل التي تحد من العمل الجماعي، لنقدم في الأخير أهم العلاجات والمقترحات لتثمين دور الجمعيات ودفع السلوك الوطني إلى الأمام وفق العناوين الرئيسية التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الحركة الجمعوية والمواطنة ودورها في إرساء الديمقراطية
- المبحث الثاني: آليات تعزيز العمل الجماعي وسبل ترسيخ المواطنة في الجزائر ومعوقاتها
- المبحث الثالث: الحركة الجمعوية والمواطنة حلول ممكنة وآفاق واحدة

- المبحث الأول: مفهوم الحركة الجمعية والمواطنة ودورها في إرساء الديمقراطية

سنتطرق إلى المصطلحات الرئيسية في بحثنا ليستجلى مفهومها وعلاقة متغيراتها ببعضها البعض وفقا للسياق الذي وردت فيه وهي "الجمعيات، المجتمع المدني والمواطنة" خاصة إن المصطلح تتطور دلالاته مع الزمن ويختلف مضمونه وفقا للسياق المكاني والزمني الذي ورد فيه.

المطلب الأول: مداخل مفاهيمية للحركة الجمعية والمواطنة

رغم تشابه وتداخل المفاهيم المتعددة التي تختص بالمجتمع المدني والعمل الجماعي والمواطنة إلا أنها تختلف مضمونا حسب نوعها والأهداف التي تسعى لتحقيقها وهذا ما سنتطرق إليه تفصيلا أدناه.

-الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني والجمعية:

تعتبر "الجمعيات" إحدى مكونات "المجتمع المدني"، حيث يتخذ المجتمع المدني أشكالا مختلفة ويمكن النظر إليه على أنه مجموعة كبيرة من العلاقات والمنظمات والمؤسسات التي تضم أفرادا ذوي اهتمامات متماثلة، كما يضم جماعات ذات عضوية طوعية، القطاع الخاص، التعاونيات، النقابات، المؤسسات الصغيرة، الجماعات النسائية، المنظمات الخيرية، الهيئات الدينية، الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، الحركات الاجتماعية، الاتحادات المهنية، الصحافة... باختصار جميع الطرق التي يجتمع بها الناس للتعبير عن آرائهم وبلوغ غاياتهم دون المرور بأجهزة الدولة¹. ويرى عزمي بشارة وآخرون أن المجتمع المدني مجتمع الأفراد الذين حرروا العمل من قيد العلاقات التقليدية والروابط الطبيعية، فانتظموا في طبقات اجتماعية حديثة وفي بنى وتنظيمات حديثة، كالجمعيات والنوادي والنقابات والأحزاب السياسية، فالمجتمع المدني باعتباره منظومة الحاجات شرط ضروري لتحقيق مبدأ المواطنة وقيام دولة الحق والقانون التي تبدأ بعضوية الفرد في الأمة وبمساواة المواطنين أمام القانون، وهو شرط لازم للديمقراطية السياسية والاجتماعية².

إن لفظة "جمعية" في القاموس الأنثروبولوجي الأنجلوساكسوني تعني تلك التكوينات الاجتماعية التي لا تقوم على عامل القرابة، وينتشر- استخدام هذا المفهوم بشكل واسع لمفردات مشابهة للجمعية للمنظمات غير الحكومية ONG دونما أي تمايز بينها وذلك ضمن خطابات علماء الاجتماع والساسة والمثقفين وغيرهم، غير أن الحركة الجمعية ترجع إلى عدة تعاريف ومصطلحات ذات نفس الدلالة: كالمنظمة، الرابطة... إلخ إلى جانب الدول الغريبة التي تعتمد على مصطلحات متشابهة: القطاع الربحي والقطاع التطوعي³.

¹: سامية عزيز وعمر حدادي، "دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظل العولمة"، الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظل التحولات السوسيوثقافية في المجتمع الجزائري يومي 27-28 فيفري 2011، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ع 2011، ص ص 718-719.

²: جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، النايا للدراسات والنشر والتوزيع، سورية-دمشق، ط1، 2011، ص 55.

³: يمين رحايل، الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة، مذكرة ماجستير في الأنثروبولوجيا، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010، ص ص 19-20.

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجا"

أما في الحقل السياسي فنجد أن مفهوم "الرابطة أو الجمعية" هو مدلول سياسي اجتماعي، يطلق على مجموعة من الأفراد يجتمعون ويتضامنون لتحقيق هدف مشترك بينهم بطريقة إرادية وذات صبغة قانونية تهدف إلى الاستمرارية؛ حيث يُسخرون كل طاقاتهم ومكتسباتهم وجهودهم في نشاطات مختلفة لتحقيق هذا الهدف المشترك الذي لا يهدف إلى تحقيق أي ربح أيا كان نوعه.¹

ويقصد بالتطوع: الفعل النابع من الإرادة الحرة لحقيق غايات إنسانية دون أي ربح.

أما الفعل المجاني (Bénévolat): فهو قيام الإنسان بتقديم خدمات لمجرد الإخلاص والتفاني والوفاء في إطار التضامن الاجتماعي دون أجر أو إكراه وهو ما يعتبر من ميزات التنظيمات التطوعية.²

الفرع الثاني: مفهوم المجتمع الأهلي والمواطنة

أولا: تعريف المجتمع الأهلي وموقفه من المواطنة

نجد أيضا مصطلح مجتمع أهلي: هناك من يقصد به مجتمع الأهل والعائلة والعشيرة ذات الترابط العضوي في إطار استمرار العلاقات والممارسات التقليدية (العصبية).

في حين يعني "الأهلي" من الناحية القانونية وضع الجزائري ومكانته من المواطنة من حيث الاستحقاق أو عدمه لجملة الحقوق والواجبات المرتبطة بها. ونشأ بداية مع قانون السناتوس كنسلت (senatus-Consult) المؤرخ في 14 جويلية سنة 1865 والذي تنص مواده صراحة وتجعل من المسلم تسمية موضوعا منقوص الخصائص الإنسانية، لا يستفيد من الحقوق والحريات المكفولة للمواطن والإنسان عامة التي تضمنتها مجموعة الدساتير الفرنسية وثورتها المصدر لروح قوانين حقوق الإنسان عامة. ثم عزز بقانون خاص "بالأنديجان: الأهلي المسلم" والذي جعل له من الواجبات الكثير في عدة ميادين: الخدمة العسكرية، الضرائب، وبمنع حقوقا في ميادين العمل، القضاء واللامساواة في القضايا المتعلقة بالعدالة والتمييز في المعاقبة على الفعل بين الجهاز القضائي المخصص للأوروبي والجهاز القضائي الخاص بالأهلي المسلم.³ لقد وظفت الإدارة الاستعمارية هذا المصطلح سلبيا للدلالة على كل ما هو دوني من تصغير وتحقير للأهلي والسكان الأصليين للمستعمرات في إطار الحرب النفسية وإلغاء الآخر (مستوطنين ذوي صفة المواطن والسكان أصليين في المستعمرات رعايا من صنف أهلي متدني لا يحوزون صفة المواطنة ولا يتساوون في الحقوق مقابل كثرة الأعباء.

¹: عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثاني (من ج إلى ر)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، مارس 1981، ص 81.

²: عروس الزوير وآخرون، "التنظيمات الجمعية في الجزائر الواقع والآفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة"، دفتر رقم 13: الحركة الجمعية: الواقع والآفاق، مجلة إنسانيات "المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية"، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية "البرنامج الوطني للبحث: السكان والمجتمع"، منشورات CRASC، وهران-الجزائر، 2005، ص 25.

³: عروس الزوير، نفس المرجع، ص ص 23-33.

ثانيا: مفهوم المواطنة

يرجع أصل مصطلح "المواطنة" إلى القديم وليس حديث النشأة، فقد اختلف مفهوم "المواطنة" تبعا لتطور الحقب التاريخية واختلاف المجتمعات وتأثر بمختلف الأوضاع الاجتماعية والسياسية وعلاقة الحاكم بالمحكومين من جهة وعلاقة الأفراد ببعضهم من جهة أخرى، لهذا تباينت تعاريف المواطنة لغة واصطلاحا.

1-تعريف المواطنة لغة: يرجع أصل المواطنة باللغة العربية إلى **وطن** ويشير إلى المسكن ومستقر الإنسان وموطنه. والجمع منه أوطان، واستوطن الأرض أي استقر بها وجعلها موطنًا، ومن وطن حاله على أمر ما أي حمل نفسه عليه، وبالتالي يختلف مدلول كلمة وطن في أدبيات اللغة العربية وبالعوم ترجعنا الى مكان الازدياد والنشأة أو السكن والاستقرار.

2-تعريف المواطنة اصطلاحا: أما اصطلاحا لقد أثار هذا المدلول جدلا وغموضا كونه تطور تاريخيا ويحتل عدة جوانب تعزى إلى انتماء المواطن للدولة وتحمله واجبات مقابل تمتعه.¹ المواطنة مفهوم معقد، ولا توجد رؤية أحادية لمعناه إلا بمجالاته وحدوده، وتوجد ثلاث مقاربات لتفسيره:

أ- المواطنة كمكانة قانونية: هي الارتباط بدولة معينة أولا، وهذا الارتباط يقتضي حقوقا معينة للذين يعيشون في هذه الدولة التي تحمي مواطنيها بالقوانين التي تشرعها، وعضوية المواطنة تشمل حقوق وواجبات لكل من الدولة والمواطنين، فالمواطنون مطالبون بدفع الضرائب مقابل أن تقوم الدولة بتوفير الخدمات الأساسية لهم مثل التربية، والصحة، والبنية التحتية للمواصلات.

ب- المواطنة كشعور وانتماء وجداني "Citizenship as feeling": المواطنة شعور بالانتماء إلى دولة، أو أمة معينة، فالمكانة القانونية لا تعني بالضرورة أن كل المواطنين يحملون نفس الدرجة من الانتماء لوطنهم أو دولتهم، وهذا الجانب مهم جدا في ترسيخ المواطنة، وينبغي تعزيزه دائما بالمساواة، وتكافؤ الفرص لكل المواطنين، لأن غياب تلك القاعدة يؤدي إلى شعور بعض المواطنين بالإقصاء ما يقود إلى غياب الشعور بالانتماء "The sense of belonging"، وهو مطلب أساسي للمواطنة النشطة والتشاركية المنتجة.

ج- المواطنة كنشاط وممارسة: Citizenship as practice "يركز هذا المدخل على تنمية الإحساس بالمسؤولية بين المواطنين، وعلى أهمية ممارسة المواطنة وقيمتها داخل الدولة الواحدة وخارجها من خلال مؤازرة المنكوبين بالزلازل مثلا، ومع المنتهكة حقوقهم، ومع ضحايا قهر الأنظمة المستبدية، وينطلق هذا المدخل من أن المواطن لكي يكون انتماء صادقا وإيجابيا لابد من أن يظهره من خلال العمل من أجل خير المجتمع. إن قيمة المواطنة سواء كانت مكانة قانونية، أو إحساسا بالانتماء تكمن في الممارسة الإيجابية والتي تتحدد بها معا، فتمتع المواطن بحقوقه وواجباته يؤدي إلى شعور بالرضا والانتماء، ما يشجعه على المشاركة والتفاعل في محيطه

¹ نوال لصاح، المواطنة الفاعلة كآساس لتحسين أداء الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة هيروودوت للبحث العلمي والتكوين، الجزائر، ع01، مارس 2017، ص ص 47-48

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجا"

الاجتماعي والسياسي من أجل الحفاظ على فوائد تلك المكانة، ولكن ذلك من الناحية النظرية لأن ما يحصل على أرض الواقع أمر مختلف تماما وبالذات في البلدان غير الديمقراطية حيث لا يعد المواطنون إلا رعايا وإن تم نعتهم بلقب المواطن، فكثير من حقوقهم مغيبة، بدواع متعددة غير مبررة، ولذلك يظهر في تلك البلدان اختلال ملحوظ في الإحساس بمعنى المواطنة ومن ثم في ممارستها، إذ فضلا عن الجنسية والانتقاء، تعني المواطنة إمكانية تدخل المواطن في اقتراح وصياغة القرار، وفي تدبير وتسيير كل من الشأين المحلي والعام، كما في تقاسم السلطة وتداولها والرقابة عليها، وذلك بمساواة في الحقوق والمسؤوليات مع المواطنين الآخرين.¹ ولعل تعريف المواطنة المتفق عليه هو "أنها تضبط علاقة الفرد من جهة والمؤسسات أو الدولة والمجتمع من جهة ثانية، حيث تقوم على معايير ثابتة كالمساواة والحرية والمشاركة... واحترام حقوق الإنسان والقيم السامية وتجدد الوعي المجتمعي. إن هذا التعريف يبين العلاقة القانونية للفرد في دولته التي توفر له جنسية وممارسة لواجباته والتمتع بحقوقه في ظلها، والاستفادة من موطن أو مسكن فالدولة لا تقوم إلا بشعب وإقليم إلى جانب السلطة السياسية التي تسيير شؤون البلاد وتوجه مؤسسات الدولة، ويتضح أن علاقات الفرد تكون أفقية مع المواطنين أو المجتمع وعمودية إلى جانب علاقته بالحيز والمجال الذي يقطنه."²

- المطلب الثاني: أدوار العمل الجمعي والمواطنة في إرساء الديمقراطية في الجزائر

يعزز العمل الجمعي "ثقافة المشاركة والتنمية" حيث إن ثقافة المشاركة هي الخط الوحيد من الثقافة السياسية التي تؤسس لحكم راشد والذي يعطي الفرصة الحقيقية لتأسيس وتكوين مؤسسات المجتمع المدني ويوفر المدى الحقيقي لنشاط هذه المؤسسات، وكذلك الآليات اللازمة لممارسة دورها في العملية السياسية وتعزيز قيم المواطنة بالمجتمع، والتي يعول عليها لدفع عجلة التنمية في كافة المجالات لنشاط هذه المؤسسات، وكذلك الآليات اللازمة لممارسة دورها في العملية السياسية³ وحتى التنموية. وتعمل الجمعيات أيضا كقناة للمطالبة وتحسين الظروف المجتمعية ضمن أهداف برامجها والتي تستهدف فئات المجتمع الهشة ومتطلباته الضرورية وكذا القضاء على الأزمات حيث يعول على أدوارها لدفع عجلة التنمية في كافة المجالات.

الفرع الأول: الحكم الراشد كأساس لاحترام المواطن والتنمية.

إن مساعي التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان تعتبر من أولويات الحكم الراشد الذي يتكفل بتأمين دور المجتمع المدني واحترام الحقوق والحريات والمبادرات الفردية والعمل الجمعي؛ ويعرف الحكم الراشد أو الرشيد أنه يراعي مصالح المواطنين، ويحقق الصالح العام ويقوم على أساس المساءلة والنزاهة والشفافية يسهر على محاسبة الفاسدين وجودة النظام السياسي ونزاهة الحكام وسهرهم على تحقيق متطلبات المحكومين وتسيير

¹: حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، ط1، 2012، ص ص 69-70.

²: نوال لصلح، المرجع السابق، ص 50

³: حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر- والتوزيع، بيروت، ط1، 2009،

بلحرب خيرة، بوسعادة خيرة

أمورهم، كما يتميز الحكم الراشد باحترام مؤسسات الدولة للدستور ونزاهة الانتخابات وشرعية السلطة والمشاركة في صناعة القرار. ولقد وضع العديد من الباحثين مبادئ اتفقوا عليها تعتبر من مقومات الحكم الراشد وهي : المساواة-التغيير-الشفافية- المشاركة-دولة الحق والقانون. ولا تكون لها قائمة إلا إذا تم احترام الحقوق الفردية والمساواة في ممارسة المواطنين للأعباء العامة وسيادة القانون والعدالة في شتى مناحي الحياة خدمة للصالح العام دونما تمييز أو تحيز. ينعكس دور الحكم الراشد في نوعية الحياة الكريمة للأفراد وقياس قوة الدولة فالدولة التي تحترم شعبها وتراعي الحريات الفردية وتشجع المبادرات الفردية والتضامن الاجتماعي تحقق قوة محلية وهيبه.¹ من ذلك حرية تأسيس الأحزاب والجمعيات وترسيخ قيم المواطنة وتثمين دور المواطن في العملية التنموية والمشاركة في صنع القرار والقضاء على الأزمات.

الفرع الثاني: تطور عدد الجمعيات في الجزائر وارتفاع الحس الوطني

ومنذ الاستقلال ارتفع عدد الجمعيات إلى حد الانفجار بعد أحداث 1988 والانفراج الذي أتى به دستور 1989 من تعددية وحرية لإنشاء الأحزاب والجمعيات واحترام حرية الرأي والتعبير مما أدى إلى ارتفاعها. فبمجرد الإعلان عن قانون الجمعيات ذات الطابع الاجتماعي كإطار قانوني وشرعي لممارسة حق تكوين الجمعيات، كحق إنساني تؤكد عليه كل مواثيق حقوق الإنسان، عرفت الحركة الجمعوية نفسا جديدا، جسده ذلك الكم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فعلى المستوى الوطني فقط، تم تأسيس حوالي 434 جمعية في غضون أربعة سنوات فقط، أي في الفترة الممتدة بين سنتي 1991-1995، حسب ما توردته الإحصائيات التالية²: جدول رقم 01: يمثل تطور الجمعيات الوطنية بين سنتي 1987 إلى 1996.

السنة	عدد الجمعيات الوطنية كل سنة	السنة	عدد الجمعيات الوطنية كل سنة
1987	86 جمعية	1992	92 جمعية
1988	12 جمعية	1993	63 جمعية
1989	81 جمعية	1994	70 جمعية
1990	151 جمعية	1995	74 جمعية
1991	135 جمعية	1996	12 جمعية

فبعد صدور دستور 1989 و1996 لوحظ انفتاح واسع وحرية معتبرة لإنشاء الجمعيات؛ وهذا الانفجار الذي صاحب تزايد عدد الجمعيات كان مرده الى التعددية والانفتاح السياسي خاصة بعد أحداث أكتوبر

¹: جواد الحمد، الحكم الرشيد، مدرج بـ "صحيفة العرب، يوم 2012/5/21"، نشر: مركز دراسات الشرق الأوسط عمان الأردن، تاريخ النصف: 2023/09/28، الموقع الإلكتروني: <http://www.mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html>

²: لعجال محمد ملين وقطاف تمام أساء، **الجمع المدني وآليات تفعيله**، منشور بكتاب من تأليف بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي وآخرون، دراسات في الجمع المدني، الكتاب الأول، الدار الجزائرية، بئر خادم-الجزائر العاصمة، ط1، 2017، ص 101.

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجاً"

1988 والتي لوحث بافتتاح على عدة أصعدة صاحبه دعم حرية التعبير والصحافة وحرية إنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية. حيث أنه بلغ عدد الجمعيات سنة 1989 ما يقارب جمعية 8.100 ليظل في ارتفاع متزايد وبأعداد مضاعفة فقدّر سنة 1995 بـ 13.500 جمعية لينقل بعد أربع سنوات فقط إلى 45.000 جمعية سنة 1999، ويتواصل تضخم عدد الجمعيات إلى 80.000 جمعية سنة 2007 في ظاهرة اجتماعية غريبة تتمثل في الانفجار الجمعوي والذي يعكس الحراك الاجتماعي والتنشيط المجتمعي واستغلال مختلف القوى والشرائح حرية إنشاء الجمعيات وفق ما يوضحه الجدول المرفق أدناه¹:

السنوات	1989	1990	1995	1999	2001	2002	2005	2007
عدد الجمعيات	8100	15100	13500	45000	64000	70000	75000	80000

جدول رقم 02: يمثل تطور وتيرة الجمعيات الجزائرية.

ويرجع انفجار الجمعيات إلى السبعين الآتين:

أولاً-اقتصادياً: دولة السخاء أو الرفاه الاجتماعي (ETAT PROVIDENCE) والتي تنازلت عن بعض الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية مما أدى إلى ارتفاع الحس الوطني وتطور العمل الجمعوي.

ثانياً- سياسياً: انتفاضة الفئة الوسطى من عامة المجتمع والتي عانت من مشاكل اقتصادية وكبت للحريات الديمقراطية، ناهيك عن تفكك المعسكر الشرقي والتحول العالمية والضغطات الدولية اتجاه الدول المختلفة كي تعيد النظر في نمط تسيير المجتمع والتخفيف من حدة هيمنتها من جهة ثانية². وبالتالي ساهمت الجمعيات في إرساء ثقافة المواطنة ومشاركة المواطنين في الشأن المحلي واستهداف الفئات الهشة منه أو الفئة المستهدفة ذات الاحتياجات الخاصة والتي تختلف التكفل بها تبعاً لنوع الجمعية التي تعنى بها سواء كانت: بيئية، تكافلية اجتماعية، رياضية.... الخ، ولقيام بالدور المجتمعي على أكمل وجه لا بد من قيام مجتمع مدني مستقل وقوي يدعم الديمقراطية والتنوع والاختلاف.

- **المبحث الثاني: آليات تعزيز العمل الجمعوي وسبل ترسيخ المواطنة في الجزائر ومعوقاتهما.**

رغم تطور الجمعيات في الجزائر وتعدد أنواعها " دينية، رياضية، جمعيات المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة..." وتزايد أعدادها، ومشاركة المواطنين في نقل انشغالاتهم والتعبير عن تضاماناتهم الطوعية وممارسة

¹: بلحرب خيرة، واقع الحركة الجمعوية في ولاية تيارت "جمعية كافل اليتيم الولائية أنموذجاً"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، 2019-2020، ص 104.

²: عمر دراس وآخرون، الحركة الجمعوية في المغرب العربي، وقائع ملتقى دولي بالمشاركة مع معهد المغرب العربي أوروب-IME-باريس VIII، 05 و 06 فبراير 2001 بوهرا، دفتر رقم 5، مجلة إنسانيات "المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية"، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران-الجزائر، 2002، ص 06.

بلحرب خيرة، بوسعادة خيرة

حقوقهم المختلفة عبرها وعن طريق مختلف القنوات الرسمية وغير الرسمية كالأحزاب، النقابات... إلا أنها واقعيًا تعترضها مطالبات وصعوبات ذات خلفيات ومرجعيات مختلفة لابد من تجاوزها بغية تفعيل المواطنة الصالحة في ظل دولة القانون واحترام تكافؤ الفرص والعدالة في التوزيع والتوازن بين الحقوق والواجبات.

- المطلب الأول: آليات تعزيز العمل الجماعي وسبل ترسيخ المواطنة في الجزائر

يتطلب العمل الجماعي جملة من الشروط الضرورية وبيئة ينشط فيها؛ أين يتم تشجيع المواطنين لممارسة المواطنة الصالحة عبر إسهاماتهم في نقل مشاكلهم بتحضر- والمساهمة في حلها برشادة، وعلى الناشطين بالجمعيات والجهات الرسمية الراعية لها على مستوى الوزارات، المديرات، الولايات والبلديات توفير كافة الدعم والتمويل والتحفيزات والظروف الملائمة قانونًا، ماديًا ومعنويًا ضمن مخرجات السياسة العامة للدولة.

- الفرع الأول: شروط تحقيق المواطنة وترقية العمل الجماعي في الجزائر

لا شك في أن تحقيق المواطنة في الواقع يستلزم مساواة أمام القانون بين أفراد يعتبرون، بحكم الواقع أعضاء في المجتمع، فيصون القانون كرامتهم واستقلالهم بغض النظر عن أي تمايز حسب الطبقة أو الجنس أو العرق أو الانتماء... الخ. ويضمن منع أي تعديات على حقوقهم المدنية والسياسية، ويمكنهم من المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات السياسية في المجتمعات التي ينتسبون إليها، وبمضي إمكانات النضال السياسي السلمي للحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تدريجيًا وإدارة أوجه الاختلاف ديمقراطيًا من خلال الحماية القانونية والفعالية السياسية التي تكمن في حرية العمل الجماعي الحزبي والنقابي والمثني وغيرها من أنشطة المجتمع المدني، وتوظيف الإعلام الحر بما يسهم في إذكاء الوعي العام. في ظل تيسر- هذه الوسائل السلمية، يستطيع المواطنون أفرادًا وجماعات أن يؤثروا في مضمون القرارات الجماعية الملزمة لهم لما فيه ضمان حقوقهم ومصالحهم ورفاههم. فالتنمية البشرية الناجحة هي التي تؤمن للمواطن ما أصبح مصطلحًا عليه بالحريات السبع وهي:

- نبذ أي تمييز على أساس الدين أو العرق أو الأصل.

- التحرر من أي تهديد للأمن الشخصي ومن التعذيب والاعتقال التعسفي.

- حرية الفكر والتعبير والمشاركة في عملية صنع القرار وتأسيس الجمعيات والانضمام إليها.

- التحرر من الفاقة والتمتع بمستوى معيشي لائق.

- حرية تنمية إمكانات المرء البشرية وتحقيقها،

- التحرر من الظلم ومن انتهاكات سيادة القانون

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجا"

حرية مزاوله عمل كريم دون استغلال.¹

إن من اهتمامات العمل التطوعي تحقيق غايات وأهداف محددة للوصول إلى الفئات الهشة واحتواء مشاكل المجتمع المحلي برمته، وهذا دأب كل جمعية حسب نوعها وأهدافها المسطرة، حيث تهدف إلى إشراك المواطنين وجذب المحسنين والمتطوعين والداعمين وتكوين المواطن الصالح وبالتالي نشر قيم مواطنة صالحة ومبادئ إنسانية.

تهدف المواطنة إلى تحقيق التضامن المجتمعي وتنمية روح الوطنية لإعداد الفرد الصالح الذي يتمتع باعتراف قانوني ودور في المجتمع للمشاركة في صنع القرار وترقية المجتمع المحلي، حيث يشارك هذا المواطن في الدفاع عن الحقوق والقيام بالواجبات وتحقيق أهداف الجمعيات التي تخدم الفرد والوطن ككل وتساهم في تنمية البلاد ككل على أساس احترام الحريات وتعزيز دور الديمقراطية وحقوق الإنسان.²

إن الدساتير تضم مشروعا للحكم يحترم العلاقة بين الحاكم ومحكوميه على أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات التي تقررها أحكام ومواد هذا الدستور أو ذاك وعلى الطرفين الامتثال لها واحترام حق المواطنة ودعم المسؤولية المجتمعية عبر تعزيز مسؤولية المواطن ومواطنته الفاعلة لتحقيق الصالح، وهذا ما أشار إليه الرئيس السابق للولايات الأمريكية المتحدة "جيمي كارتر" عندما انقضت عهده الرئاسية وعاد إلى ولايته حيث قال: "إني عائد إلى أعلى وظيفة في الدولة، وهي وظيفة مواطن".³

الفرع الثاني: ترسيخ قيم التضامن والمواطنة الصالحة في المجتمع الجزائري

يعد التطوع والتضامن والتراحم والتكافل من قيم المجتمع الجزائري وتترسخ في مخياله الثقافي والاجتماعي وهويته سواء في الأفراح أو الأفراح والمآسي، حيث عرفت "التبوية، الوعدة، الطعم، المديرة..." والتكافل الاجتماعي ومساعدة الآخرين منذ القدم ولا زالت متأصلة في السلوكات اليومية للمواطن الجزائري، هذه القيم الإيجابية والسمات النفسية والاجتماعية للمواطن الجزائري تعزز الوطنية وترسخ المواطنة واللذان تتعاظمان أثناء الأزمات وبالتالي ترسخ لمواطنة عالية الأداء وفعالة الأثر وإتباع جميع المواطنين للسلوكيات المدنية اللاتقة لتهدة النفوس والحفاظ على النظام والالتزام بالقوانين الاستثنائية وبالتالي تسهيل عمل السلطات القائمة على فرض النظام العام والأمن في ظل هذا الوضع الاستثنائي من جهة، وتوحد الجهود للحد من الظروف المتردية خاصة في زمن الأوبئة العالمية والتي انعكست بدورها على الجزائر أين لوحظت هبة اجتماعية لمساعدة الغير وأخذ الحيلة والحذر لتجنب العدوى والحفاظ على ممتلكات الدولة والتطوع لتأمين الدواء وتوفير الأجهزة الطبية لإنقاذ الأرواح. والملاحظ هو نشاط الجمعيات واندماج شرائح المجتمع ضمنها إلى جانب الهيئات الرسمية (الإعلام، الصحة، الأمن... إلخ) حيث أن عدة جمعيات تكفلت بخياطة الكمادات وتوزيعها على الأحياء وتوفير الأدوية

¹ : عمر مرزوقي وشهيناز كشرود، المواطنة الصالحة: دراسة تأصيلية نقدية للمفهوم، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر،

الجزائر، ع10، جانفي 2017، ص243

² : نوال لصليح، المرجع السابق، ص52

³ : نوال لصليح، المرجع السابق، ص56

بلحرب خيرة، بوسعادة خيرة

واسعاف ونقل المرضى وتوفير متطلباتهم خاصة في ظل الحجر الصحي والظروف القاهرة التي عاشها المواطنون وتكبدوا آثارها.

المطلب الثاني: معوقات العمل الجماعي وحدود تطبيق المواطنة في الجزائر:

بعد الاستقلال عانت الجزائر من آثار الفترة الاستعمارية وتبعاتها وكان لا بد من القيام بالخيارات الكبرى للبناء والتشييد ومعالجة مختلف الأزمات في شتى الأصعدة خاصة الإدارية منها والتي تمس الحياة اليومية للمواطن، ومن ثمة ضمان مشاركته في تنمية المجتمع المحلي وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية التي تدعم المواطنة.

-الفرع الأول: تأثير النمط الإداري الموروث على سلوكيات المواطن الجزائري وسبل الإصلاح

ليست المشاكل التي تعرفها المجتمعات العربية نتيجة نقص الإمكانيات، بقدر ما هي نتيجة تضيق الخناق على المبادرات الفردية والجماعية، وعدم وصول المساعدات إلى مستحقيها من الشرائح الهشة في المجتمع، وفشل كثير من المواطنين في الحصول على حقوقهم التي يخولها لهم القانون، نتيجة جهلهم وانتشار الفساد في المجتمع.¹ إذ تعاني الدولة الحديثة في الوطن العربي عموما المصمة على نماذج خارجية غريبة عن طبيعة المجتمع، صعوبة في الحصول على ثقة المواطن واقتناعه بمشروعيتها السياسية، وهو جو لا يساعد على إرساء قيم المواطنة وتجسيدها. وفي إطار إرساء علاقة «الحاكم والرعيا»: تأثرت الإدارة والنظام السياسي الجزائري، بعد الاستقلال بنمط الحكم والإدارة والتسيير الذي كان سائدة في الحقبة الاستعمارية، واستمرت في التعامل مع الجزائريين بالطريقة نفسها، أي باعتبارهم رعيا لا مواطنين، ولو أن الأمر أخذ يخف تدريجيا. فقد «ورثت الجزائر المستقلة تاريخا طويلا وثقلا لدولة اللاقانون والغاء ثقافة المواطنة، وأخذ المسؤولون الجزائريون يعيدون إنتاج سلوكيات واتجاهات المستعمر ذاتها أحيانا، ويتخذون صورته أحيانا أخرى».² ولابد من ذكر مساعي الإصلاح وترقية الإدارة المحلية والتسيير العمومي عبر عدة مراحل وتقريب الإدارة من المواطن وتسهيل الخدمات عن طريق عصنة الإدارة ورقمنتها بشتى القطاعات، وكذا مكافحة الفساد وتأمين دور المواطن في ترقية مجتمعه المحلي باسغلال الفضاء الجماعي وقنوات المجتمع المدني المختلفة.

الفرع الثاني: العمل الجماعي والمواطنة في الجزائر بين تذبذب القوانين وصعوبات التنفيذ

الإشكالية الكبرى للمواطنة تظهر من حيث التطبيق ووعي الأفراد القاصر بمضامينها في الدول العربية، وهنا يطرح المفكر "علي خليفة الكواري" تساؤلا عن مرجعية القصور مراعاة مبدأ المواطنة في الحياة السياسية العربية - إن وجد في أي بلد عربي - يعود إلى قصور الجانب القانوني المتعلق بالحقوق والواجبات، أم يعود إلى المواقف والسلوك (الثقافة) وما يترتب عليهما من مشاعر متبادلة بين فئات الشعب وجماعاته في كل بلد عربي، أم أنه يعود إلى قصور كليهما؟ بمعنى أن القصور - إن وجد - عائد إلى غموض الهوية الوطنية

¹: بوفلجة غيات، النظام الرسمي العربي وأزمة الديمقراطية، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، بلقايد-وهران، الجزائر، دط، 2010، ص82.

²: منير مباركة، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، أوت 2013، ص200.

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجاً"

المجتمعات الدولة القطرية العربية وتنازع ولايات فئات المجتمع، واقتصار الروابط بين أفراد المجتمع وجماعته على الجنسية (التابعة) دون وجود شعور كاف بالانتماء الداخلي يتغلب على غيره من انتماءات خارج الحدود؟ أم أن القصور عن مراعاة مبدأ المواطنة. إن وجد - عائد إلى طبيعة السلطة في الدولة العربية وعجزها عن بناء مؤسسة الدولة باعتبارها مؤسسة منفصلة عن شخص من يحكمها، الأمر الذي حال دون بناء دولة المؤسسات وأعاق عملية الاندماج الوطني وآخر عملية التحول الديمقراطي؟

هل الواقع الراهن للدولة العربية القطرية ولطبيعة السلطة فيها وضعف تساند الأفراد والجماعات داخل مجتمع كل دولة، وضعف تفاعلهم الإيجابي لكسب الحاضر وتأمين المستقبل المشترك يقف عائقاً أمام نمو الروح الوطنية وبناء المواطن الصالح الذي يصر على حقوق المواطنة لنفسه ولبقية مواطنيه، ويؤدي واجباتها ويطال الآخرين بأداء واجباتهم.¹

إذ يبرز أن هناك عدة مفارقات في البلدان العربية بالنسبة للمواطنة تنظيراً وتطبيقاً منها: مدى قبول المجتمع في كل قطر عربي لمبدأ المواطنة، ونسبة تضامن المواطنين ومساندتهم وتفاعلهم الإيجابي عبر علاقاتهم وارتباطاتهم الوراثية من منطلق وحدة المصير والمصالح المشتركة. درجة نجاح كل من البلدان العربية في تحقيق عملية الاندماج الوطني، على مستوى فهم الجماعات تغلب مسألة الاختلاف داخل المجتمع أنها تتنوع ضمن الوحدة أم أنها تعتبر المسألة الاختلاف تمايزاً يقتضي إخضاع بعض الجماعة لبعضها الآخر بدلاً من الاستعداد لمشاركتها في الخيرات وعملية اتخاذ القرارات الجماعية على سواء.²

تطور العمل الجمعوي في الجزائر عبر عدة مراحل سواء أثناء الاستعمار أو بعد الاستقلال، وبالرجوع إلى قانون الجمعيات الفرنسي- "1901" تضمن في مواده تأسيس النوادي الرياضية والثقافية والكشفية والطلابية والجمعيات... وبقي هذا القانون ساري التطبيق بعد الاستقلال وصولاً إلى سنة 1971 أين ألغي، ثم اصدر سنة 1987 قانون 15-87 الذي أضاف إلى جانب المجالين الديني والرياضي للجمعيات مجالات أخرى علمية وجمعيات أولياء التلاميذ، وارتفع عددها إلى 11000 جمعية. وبعد أحداث أكتوبر 1988 تم ظهور قانون 31-90 تنوعت مجالات نشاط الجمعيات إلى ثقافية، حقوقية، حماية المستهلك، نسوية... وهناك بعض مصادر التمويل، والبعض منها تم الاستفادة منها في الحشد والتعبئة في الانتخابات للعهدة الثانية لانتخاب الرئيس بوتفليقة الراحل، ثم أتى قانون الجمعيات 12-06 في إطار تغيرات الربيع العربي 2011 والإصلاحات التي كرستها الحكومة وجاء مقيدا يشترط الاعتماد على الترخيص عوض التصريح كشرط لتأسيس الجمعيات، فالبلدية تقدم اعتماداً للجمعيات البلدية والولاية تقدم اعتمادها هي الأخرى للجمعيات الولائية أما وزارة الداخلية يكون

¹: بشير نافع وآخرون، تحرير: علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ط2، مارس 2004، ص146.

²: بشير نافع وآخرون، المرجع السابق، ص149.

بلحرب خيرة، بوسعادة خيرة

اعتمادها للجمعيات الوطنية ووصل الحد إلى سن عقوبات في حالة نشاط جمعية غير معتمدة وكذلك فرض قيود ورقابة على التمويل الأجنبي.¹

إن الواقع يفرض ضرورة الاعتماد على الدور البارز والاستراتيجي والمتكامل للمجتمع المدني عموماً والجمعيات خصوصاً لتحقيق المواطنة الصالحة والتضامن البناء ودفع عجلة التنمية وتحقيق التنمية المستدامة في شتى الأصعدة، خاصة في ظل النقائص والجمود الذي يعانيه المجتمع المدني في الدول العربية إجمالاً مما يشكل أولوية مستعجلة لاعتماد خطة استراتيجية لتفعيل دوره وتقوية دعائمه وبناء مدينة أساسها العمل المشترك والمواطن الصالح والمؤسسات التي تحترم حقوق الإنسان وتشجع الحريات. والملاحظ يستشف المشاكل التي تتخطى فيها الجمعيات بالجملة منها نقص لتمويل وقلة المقرات لممارسة وتنظيم العمل الجمعوي إضافة إلى استغلال معظم الجمعيات في عمليات التجنيد السياسي للأحزاب وتعبئة الانتخابات وهذا يتنافى مع حريتها واستقلاليتها خدمة للصالح العام، وكذا افتقارها للتنظيم والاستمرارية والوصول إلى الفئات الهشة.

المبحث الثالث: الحركة الجمعوية والمواطنة حلول ممكنة وآفاق واعدة.

المتفحص لواقع الجمعيات في الجزائر يرى جوانب إيجابية للتجربة الجمعوية الجزائرية وجوانب أخرى لا بد من تقويتها حتى تحقق مختلف الجمعيات أهدافها المنشودة وتدعم المواطنة وتحقق العيش الكريم والإنسانية ويأخذ الفرد بيد أخيه.

- المطلب الأول: سبل تنشيط الدور الجمعوي والسلوك المواطاني.

تحتل الجمعيات مكانة وأهمية من الدور الذي يعول عليها في تفعيل الحس المواطاني، وسنتطرق إلى تعدد أدوارها وسبل تنشيطها، حيث تظهر أهميتها فيما يلي:

- الفرع الأول: الأدوار الاستراتيجية للجمعيات

- أهمية الطاقة الشبابية خاصة دور المرأة بالجمعيات.

- قيادة النخب العلمية المؤهلة لمؤسسات المجتمع المدني.

- تتنافس الأحزاب للحصول على قاعدة عريضة باستخدام الجمعيات وتحقيقاً للوصول إلى السلطة والبرلمان وبالتالي تتمظهر العلاقة بين الجمعيات والبرلمان، وبالرغم من عدم وجود نص قانوني يسمح لبنيات المجتمع المدني من المشاركة في البرلمان إلا أنه وجدت محاولات تفسيرية للقانون في إطار اللجان البرلمانية المتخصصة ذات الطابع الاجتماعي بالاستماع لرئيس الجمعية كونه خير ومطلع عن قرب لتمكين اللجنة المتخصصة من الاستماع له، إن هذا الموقع السياسي - غير الرسمي - جعل الجمعيات تتنافس من خلال رؤسائها مع خبراء مهنيين - أساتذة جامعة - باحثين - متخصصين - يمكن أن يكون بعضهم من مسؤولي المؤسسات الإدارية

¹: بلحرب خيرة، المرجع السابق، ص ص 159-160.

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجا"

والاقتصادية الرسمية ذات العلاقة بالملف القانوني المطروح للنقاش، وهو ما يحول منظمة المجتمع المدني - في الجزائر - إلى أداة للتنافس - الربيعي - مع خبرة المؤسسات الرسمية.

ان البرلمان فرصة للمجتمع المدني حتى يوفر للأحزاب بناء البرامج وتعزيز التشاركية الحزبية.

تستطيع الجمعيات أن تناقش عدة قضايا مصيرية على سبيل المثال:

- ✓ قضايا مجلس الأمة.
- ✓ دور البرلمان تنظيميا.
- ✓ انضمام الجزائر للمنظمات الإقليمية والدولية.
- ✓ محاربة الفساد ودعم الحكم الرشيد.
- ✓ تكوين وتأطير الناخبين والمنتخبين.
- ✓ الوساطة بين الدولة والمجتمع¹.

الفرع الثاني : تنشيط دور الجمعيات لإرساء المواطنة الفاعلة

حتى يتحقق ذلك لابد من تخطيط استراتيجي واحتواء لأزمات المجتمع المحلي والإنصات لانشغالات المواطن وتسهيل ممارسة مواظنته وضمان استقلالية هذه الجمعيات ودعم نشاطها إلى جانب الاعتبارات التالية:

- الاعتناء بالجمعيات ودعمها وتوفير الجو الملائم والقوانين المحفزة لتنشيط أدوارها لغرس قيم المواطنة في السلوكات اليومية وتربية المواطن وضمان التنشئة الاجتماعية وثقافة المشاركة الايجابية في الحياة اليومية وخاصة في ظل الأزمات.
- لابد من بلورة فلسفة جديدة للعمل المدني العربي قوامها تأسيس نظرتنا إلى تأهيل الإنسان وتحديث المجتمع واستغلال الطبيعة على مفاهيم وتصورات جديدة لحسم الرهانات الضرورية لكل عمل مدني ناجع على المستوى التنموي، وفي مقدمتها تحديات او رهانات خدمة العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية والكرامة الإنسانية والسلامة البيئية بعيدا عن مظاهر الفقر والأمية والتميش والعنف.
- الارتكاز على التخطيط الاستراتيجي لدعم التنمية الشاملة في إطار إشراك الجمعيات وحل مشاكلها بغية الاستفادة من العمل الجماعي وعائذاته.

¹: بوحية قوي، المجتمع المدني الجزائري: الوجه الآخر للممارسة الحزبية، مقال منشور بمجلة المغرب الموحد، مدرج بالموقع الالكتروني بمحوث، بتاريخ 05مارس2011. تاريخ النسخ:2023/09/28، متاح على الرابط: <http://bohothe.blogspot.com/2011/03/blog-post.html>

بلحرب خيرة، بوسعادة خيرة

- لا بد للدولة من دعم المبادرات الجموعية وتحفيز العمل الجموعي عبر عقد اتفاق وتعاون وشراكة ووساطة بينها وبين الجمعيات والمنظمات التطوعية والتي تهدف لخدمة التنمية المستدامة وتعزيز المواطنة.¹

- تدعيم الشفافية واستقلالية عمل الجمعيات (تحفيزات تشريعية ، مادية ، مالية، معنوية ...الخ).
- تشجيع ودعم الجمعيات النموذجية الرائدة ودعم نقائص الجمعيات الهشة وتقويم مسارات الحل فيها.
- تحفيز التضامات المجتمعية ونشر قيم التطور والتكافل والتشبيك بين الجمعيات بما يكفل تنمية المجتمع وتلبية حاجات الفئات المستهدفة لتحقيق خير الإنسان وتحقيق قيم المواطنة الفعالة.

- المطلب الثاني: الآفاق المستقبلية للحركة الجموعية والمواطنة .

لا بد من اكتمال الرؤى الاستراتيجية داخليا وخارجيا بهدف تفعيل دور الجمعيات في بناء الإنسان الصالح والمواطن الراشد تبعا لما يلي:

-الفرع الأول: على المستوى الدولي:

وهنا لا يتم التركيز فقط على التجربة الجموعية في إطار البلدان العربية فقط التي تسير في فلك العالم الثالث فقط؛ بل إن مظاهر تراجعها وأسباب تعطل فعلها نجدها كذلك في البلدان المتطورة، وحسب مالكوم باين: إن هناك نمو متزايد للبيروقراطية في الأعمال الخيرية من حيث الحجم والأهمية في غالبية البلاد المتطورة كذلك. وهناك مؤسسات حكومية كبرى ذات ميزانيات مناسبة ونفوذ كبير في العديد من الدول الأوروبية حيث يمثل الاندماج والعمل فيها واستغلال سلطاتها بمثابة إجابة على بعض المشاكل. وبهدف تدارك وعلاج الإحساس المتزايد بالظلم الذي تمارسه الفئات القوية في المجتمع من خلال الجنس والعنصرية والعمر وأشكال أخرى من الطغيان الاجتماعي. إن على الفاعلين الجموعيين والعلماء الاجتماعيين والأخصائيين أن يكونوا على دراية بالسياسات المدمرة اجتماعيا وشخصيا وأخلاقيا، وعن موجات متصاعدة من العنف والقهر. لذا فإن الحركات التطوعية يجب أن تستجيب لتلك القضايا بطريقة توضح مقدار أهميتها وتحفظ بالوقت نفسه بعلاقة فردية شخصية مستقلة موضوعية فاعلة في إطار الخدمة الاجتماعية والعمل التطوعي.²

-الفرع الثاني: على المستوى المحلي "الداخلي":

- تعزيز قيم التسامح والإنسانية والمدنية بين أفراد المجتمع وتحفيزهم للانضمام للجمعيات ولجان الأحياء وتنشيط المبادرات ودعم مؤسسات المجتمع وبالتالي تحقيق الديمقراطية والرفاه الاجتماعي. أن ثقافة المشاركة والمسؤولية

¹: الغالي أحرشواو، المجتمع المدني العربي ورهانات التنمية المستدامة، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، مجلة علوم التربية، عدد36، فبراير 2008، تاريخ النسخ: 2023/09/28، متوفر على موقع إلكتروني (شعبة): <http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=28080>

²: مالكوم باين، تر: حمدي محمد ابراهيم وسعيد عبد العزيز عويضة، نظرية الخدمة الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، دط، 2010، ص311.

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجاً"

الجمعية تنطلق من الفرد لتعم كافة التضامات وتقوي أواصر المجتمع وتطور الوطن ككل وتساهم في تعزيز السلم الاجتماعي. وتبادر بالرقابة والاعتراض ودحض كل ما يضر المواطن أو يمس بكرامته أو يشكل تعسفا صارخا.

- افتتاح المنظومة القانونية واعطاء تسهيلات للمجتمع المدني بهدف ازالة القيود على الجمعيات وتشجيع العمل الجماعي والمبادرات التطوعية.

- الاهتمام بالجانب الاعلامي وتوعية الأفراد بأهمية التكافل الاجتماعي والتطوع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمستدامة.

- الاهتمام بتوفير حاجيات المواطنين واحتواء اهتماماتهم مما يسهل اقبالهم على احتضان المبادرات التطوعية ودعمها والاستفادة منها.

- انشاء مراكز لدعم المتطوعين وتنويرهم وتوجيه جهودهم لتحقيق غايات العمل الجماعي الرشيدة بما يصقل قدراتهم وبنيتهم، حيث تتمثل وظائف هذه المراكز فيما يلي :

أ- توعية المجتمع بطبيعة ومجالات العمل التطوعي.

ب- توعية وإعداد المتطوعين الى الاتصال بالجمعيات ومراكز ومواقع التطوع.

ج- جذب المتطوعين من قطاعات المجتمع في مختلف المواقع (مدارس، جامعات، نوادي...)

د- متابعة التدريب اللازم قبل وأثناء العمل التطوعي، ومتابعة المشاكل الميدانية التي تواجه المتطوعين.¹

هـ- الاكثار والتنوع من الأيام الدراسية والملتقيات والندوات لتقريب الإدارة من المواطن والتعريف بالجمعيات وطرق تسييرها ومعالجة نقائصها ودعم نشاطاتها.

- يلعب التشبيك دورا مهما بين مؤسسات المجتمع المدني للرفع من أدائها وانتشارها محليا ودوليا، ولضمان استمراريته لا بد ان نراعي ما يلي:

1- تقوية أنماط العلاقات الأفقية أو اتخاذ قرارات على مستوى أكثر شمولاً على مستوى المجتمع المحلي ككل تتجاوز اهتمامات أي منظمة منفردة أو جماعة منفردة.

2- تحسين الإتصال بين المنظمات والجمعيات المحلية (التعاون، الشراكة، التشبيك) مما يساهم في تحسين قاعدة المعلومات التي يبنى عليها اتخاذ القرارات في الجمعيات المحلية.²

- على القيادات الوطنية في الدولة أن تنظر إلى أولوية داخلية تصب في مصلحة المواطنة الصالحة، والتي تتطلبها القيادة لتتناسب مع فكر الحكم الرشيد إلا أن الحلقة المفقودة في مفهوم الرشد بين الحكم والمواطنة هي تعيق التي

¹: محمد عبد الفتاح محمد، الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، د.ط، 2008، ص 29 -

30.

²: د. ابراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون، تنمية المجتمع المحلي، سلسلة قراءات في تنظيم المجتمع، الكتاب الخامس، دار التوفيق النموذجية للطباعة، الأزهر، مصر، ط1، 1990، ص275.

بلحرب خيرة، بوسعادة خيرة

التحول المأمول والإصلاح المطلوب ، بفعل اختناق بيئة التواصل مع المفكرين وأصحاب الحقوق ، وإصابة البيئة التواصلية بشيء من التلوث غير مجهول المصدر. لكنه مستعص على العلاج، فقياس العدالة يتحدد بمدى توفر المؤشرات التالية في نظام وآليات الحكم:

أولاً : مدى تجاوب الأنظمة لمظالم المواطنة وإيمانها بقضايا المواطنين وأصحاب الحقوق.
ثانياً : مدى تطبيق هذا التجاوب والأمر على من يلزم لتنفيذ مقتضيات الاستجابة.
ثالثاً : مدى استجابة الجهات المعنية بالتنفيذ ورد الحقوق لأصحابها.
رابعاً : مدى مساءلة المقصرين ومحاسبتهم وفق قانون الدولة.

ومن المهم أن نتأكد أن هذه المؤشرات متكاملة ولا تأتي فرادى، فتوافر أحدها فقط أو غيابه فقط، يعني خللاً في مؤشر العدالة الكاملة، فالديمقراطية هي المؤشر الأول لأنها تكشف قيمة التواصل الحقيقي بين الشعوب وأنظمتها، والإنصاف هو المؤشر الثاني لأنه التجاوب لإعادة الحقوق والشعور بمظلمة صاحب المظلمة، أما العدالة فهي المؤشر الثالث الذي يعني استعادة الحقوق، والإصلاح هو المؤشر الرابع الذي يعني هدم الظلم قبل إقامة منظومة العدل، والمؤشرات الأربعة تمثل العدالة الكاملة أو تقود إليها.¹

خاتمة:

للحركة الجمعوية دور مزدوج في ترسيخ قيم المواطنة الفاعلة من جهة وتنمية المجتمع المحلي من جهة أخرى والتقليل من أزماته، ولا يتحقق عائدها الإيجابي إلا إذا تكاملت مع مخرجات الدولة وتم إشراكها في صنع القرار والتنمية الشاملة، فلا بد من إيجاد بيئة مناسبة لعملها وتحفيزات مادية ومالية وبشرية وحتى قانونية، بما يعزز من جهودها في نقل انشغالات المواطنين واحتواء أزمات المجتمع المحلي والعمل إلى جانب مؤسسات الدولة على رفاهية وأمن الإنسان وتطور الأوطان، والابتعاد عن كل ما من شأنه إعاقه عملها التطوعي وغاياتها الإنسانية خاصة في ظل العراقيل البيروقراطية والمظاهر السلبية المختلفة كالرشوة، البيروقراطية، الانتكالية.... أو استبداد الأنظمة العربية.

ولتأمين دور الجمعيات ونشر قيم المواطنة ارتأينا تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:

إن السياسة العامة البناء للدولة لا بد أن تلبي الحاجات اليومية المختلفة للمواطن، لذا لا بد من تيسير قنوات الاتصال والمطالبة والوساطة، ليم ربط الدولة بالمجتمع المحلي وتوفير جو ملائم حتى تتضافر الجهود الشاملة تحقيقاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.... وصولاً للتنمية المستدامة ككل. لهذا ارتأينا الإشارة إلى التوصيات التالية:

- إرساء أسس دولة الحق والقانون عن طريق تقوية أركان المجتمع المدني اعتماداً على شعارات الحرية المدنية ومبادئ حقوق الإنسان تحقيقاً للديمقراطية الحقة والمواطنة الرشيدة.

¹ :محمد الطريقي، الحكم الراشد والمواطنة الصالحة قراءة في مصالحة الأنظمة والشعوب، مجلة العالم - الشهرية، مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ع149، 2011، ص ص61-62.

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجاً"

- تحفيز الجمعيات على غرس قيم المواطنة الصالحة وإعداد المواطن الصالح للمساهمة في تنمية مجتمعه المحلي وتقوية التضامن الاجتماعي بين أفرادهِ.
- إثراء المنظومة القانونية للحركة الجمعوية تسهيلاً لحرية إنشاء الجمعيات وتقليل القيود القانونية والإدارية وتذليل الصعوبات الميدانية، وترشيد عمل المؤسسات السياسية والهيئات الدستورية بما يكفل حماية المجتمع المدني حتى لا يظل تابعا للدولة أو الأحزاب السياسية أو البيروقراطية.
- مراعاة استقلالية نشاط الجمعيات وظيفياً ومالياً لتحقيق أهدافها استناداً على الشفافية والاستقلالية والفعالية.
- الإكثار من الحملات التحسيسية والمؤتمرات والملتقيات والبرامج التوعوية بأهمية الجمعيات في إرساء ثقافة المواطنة والتكريس لقيمتها الصالحة والإنسانية في المستويات التعليمية والأوساط الجامعية والمجتمعية.
- الابتعاد عن النشاط السياسي وأي تبعية حزبية لتحقيق غايات إنسانية غير مشروطة بأي مصلحة سياسية حتى تكون فاعلة وعادلة وغير منحازة.
- التخلي عن العصبية والانتكالية والزبونية والأنانية وتغليب التعاون والتكافل والمساواة والرحمة بين أفراد المجتمع.
- تمثين الشركات الدولية والانضمام للاتفاقيات الدولية التي تعزز قيم المواطنة وتوثق لحركة جمعوية ونهضة الأم وحرية الأوطان وتقدهما واحترام حقوق الإنسان.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- إبراهيم عبد الرحمن رجب وآخرون، تنمية المجتمع المحلي، سلسلة قراءات في تنظيم المجتمع، الكتاب الخامس، ط1، دار التوفيق النموذجية للطباعة، الأزهر، مصر، 1990
- بشير نافع وآخرون، تحرير: علي خليفة الكواري، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، ط2، مارس 2004.
- بوفلجة غيات، النظام الرسمي العربي وأزمة الديمقراطية، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، بلقايد-وهران، الجزائر، د.ط، 2010.
- جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني هوية الاختلاف، النابا للدراسات والنشر والتوزيع، سورية-دمشق، ط1، 2011
- حسام مرسي، مدخل العلوم السياسية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية-مصر، ط2012، 1
- حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2009

بلحرب خيرة، بوسعادة خيرة

-عبد الوهاب الكيالي وآخرون، **موسوعة السياسة**، الجزء الثاني (من ج إلى ر)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، مارس 1981

-لعجال محمد ملين وقطاف تمام أسماء، **المجتمع المدني وآليات تفعيله**، منشور بكتاب من تأليف بلقاسم سلاطينية وسامية حميدي وآخرون، دراسات في المجتمع المدني، الكتاب الأول، ط1، الدار الجزائرية، بئر خادم-الجزائر العاصمة، 2017

-مالكولم باين، تر: حمدي محمد ابراهيم وسعيد عبد العزيز عويضة، **نظرية الخدمة الاجتماعية المعاصرة**، د.ط، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2010

-محمد عبد الفتاح محمد، **الجمعيات الأهلية النسائية قضايا ومشكلات**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، د.ط، 2008.

-منير مباركة، **مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، أوت، 2013

2-المقالات:

-سامية عزيز وعمر حمداوي، "دور المجتمع المدني في المحافظة على الهوية الثقافية في ظلّ العولمة"، الملتقى التولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية في ظلّ التحولات التسوسيونقافية في المجتمع الجزائري يومي 27-28 فيفري 2011، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، ع2011، 5.

-عمر دراس وآخرون، **الحركة الجمعوية في المغرب العربي**، وقائع ملتقى دولي بالمشاركة مع معهد المغرب العربي أوروبا-IME-باريس VIII، 05 و06 فبراير 2001 بوهرا، دفتر رقم5، مجلة إنسانيات "المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية"، منشورات مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية (CRASC)، وهران-الجزائر، 2002.

-عروس الزوير وآخرون، "التنظيمات الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق: محاولة في المفهوم والوظيفة"، دفتر رقم13: الحركة الجمعوية: الواقع والآفاق، مجلة إنسانيات "المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية"، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية "البرنامج الوطني للبحث: السكان والمجتمع"، منشورات CRASC، وهران -الجزائر، 2005.

-عمر مرزوقي وشهيناز كشرود، **المواطنة الصالحة: دراسة تأصيلية نقدية للمفهوم**، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، ع10، جانفي 2017.

-محمد الطريقي، **الحكم الراشد والمواطنة الصالحة قراءة في مصالحة الأنظمة والشعوب**، مجلة العالم -الشهيرة-، مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، ع149، 2011.

-نوال لصلح، **المواطنة الفاعلة كأساس لتحسين أداء الخدمة العمومية في الجزائر**، مجلة هيروودوت للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مؤسسة هيروودوت للبحث العلمي والتكوين، الجزائر، ع01، مارس 2017.

3-الرسائل أو المذكرات الجامعية:

- بلحرب خيرة، **واقع الحركة الجمعوية في ولاية تيارت "جمعية كافل اليتيم الولائية أمودجا"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، 2019-2020

دور المجتمع المدني في إرساء المواطنة في الجزائر "الجمعيات أنموذجاً"

-يمين رحايل، الأبعاد الأنثروبولوجية للحركة الجمعوية ذات الطابع الثقافي بمنطقة عين قشرة، مذكرة ماجستير في الأنثروبولوجيا، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري-قسنطينة، 2009-2010

4- المواقع الإلكترونية:

-الغالي أحرشواو، المجتمع المدني العربي ورهانات التنمية المستدامة، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، مجلة علوم التربية، عدد36، فبراير 2008، تاريخ التصفح : 2023/09/28، متوفر على موقع إلكتروني (شمعة):

<http://search.shamaa.org/FullRecord?ID=28080>

-بوحنية قوي، المجتمع المدني الجزائري: الوجه الآخر للممارسة الحزبية، مقال منشور بمجلة المغرب الموحد، مدرج بالموقع الإلكتروني بحوث بتاريخ 05 مارس 2011، تاريخ التصفح: 2023/09/28، متاح على الرابط:

<http://bohothe.blogspot.com/2011/03/blog-post.html>

-جواد الحمد، الحكم الرشيد، مدرج بـ "صحيفة العرب، يوم 2012/5/21"، نشر: مركز دراسات الشرق الأوسط عمان الأردن، تاريخ التصفح: 2023/09/28، الموقع الإلكتروني:

<http://www.mesc.com.jo/OurVision/2012/1.html>